الدكتور جورج قرم: خصخصة ٣٠ بالمئة من رأسمال «أوجيرو» تؤدي الى تطور مهم في البلد.

وزير المال الأسبق الدكتور جورج قرم:

الهيئات الناظمة تأشير على انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي لصالح المبادرة الحرة

«الهيئات الناظمة» عنوان قد يشكّل موضوع جدال ونقاش في المرحلة المقبلة. فما أثير في الفترة الماضية حول الهيئة الناظمة للاتصالات إثر استقالة رئيسها الدكتور كمال شحاده، مرشح ليتوسّع مع استمرار المساعي - ولو وراء الكوليس - لاستكمال عقد الهيئات الناظمة التي تنصّ عليها القوانين اللبنانية، ومنها الهيئة الناظمة للكهرباء، والهيئة الناظمة للطيران المدني، والهيئة الناظمة لقانون سلامة الغذاء والتي سبق وكانت موضع اعتراض من عدد من الوزراء، مما أدى إلى تعديل مشروع القانون الخاص بها للاستعاضة عنها بلجنة وزارية وهو لا يزال موجوداً في مجلس النواب.

ولعلّ تجربة الهيئة الناظمة للاتصالات الهيئة الأولى والوحيدة التي شُكّلت إلى الآن في لبنان وفقاً لقانون الاتصالات رقم ٤٣١/ ٢٠٠٢، مؤشر لما يمكن أن يكون عليه واقع بقية الهيئات الناظمة في حال شُكّلت، سواء لجهة كيفية تعيين أعضائها أو استقلاليتها التي ينص عليها القانون أو سحب الصلاحيات من أيدي الوزراء المعنيين... وما النقاش الذي دار على خلفية استقالة شحاده وما تلاها من أخذ ورد وتسييس إلاّ دليل واضح. ففيما شحاده أعلن في بيان استقالته أن السبب مهني وشخصي، أصرّ فريق سياسي على ربط السبب بوزير الاتصالات شربل نحاس، وكان الاتهام الأبرز أن نحاس يحاصر الهيئة مادياً ويحجب عنها التمويل اللازم، علماً أن القانون ٤٣١ ينص صراحة على تمويل الهيئة استثنائياً ولمدة أقصاها سنتان من تاريخ تأسيسها، عن طريق مساهمات تُخصّص لها في الموازنة العامة، على أن «تكون مصادر دخل الهيئة من البدلات التي تستوفيها عن طلبات التراخيص والبدلات السنوية التي يسددها المرخص لهم لقاء مراقبة التراخيص والنظر فيها والإشراف عليها وتطبيقها واضطلاع الهيئة بمهامها»، وسواها من المصادر تنص عليها الفقرة الأولى من البند ثانياً من المادة الحادية عشرة في القانون المذكور.

صلاحيات الوزير

وبين من يشجع على قيام هيئات ناظمة تتولى إدارة القطاعات لاسيما منها المعروضة للخصخصة، ومن يعارض ذلك خصوصاً على خلفية عدم جواز أن يتعارض وجود الهيئة الناظمة مع صلاحيات الوزير وأن تحل مكان الدور السيادي لإدارات الدولة، نظرة تقنية للخبير الاقتصادي والمالي وزير المال السابق الدكتور جورج قرم، الذي رفض عرض رئيس الجمهورية السابق إميل لحود ترؤس الهيئة الناظمة للاتصالات عند تشكيلها، والسبب بحسب ما يكشف لمجلة «الأفكار» «لأنني أعرف الضغوطات التي سأتعرّض لها من أنصار الخصخصة». وبداية الحديث من تعريف الهيئات الناظمة:

- إن الهيئات الناظمة هي اختراع كي لا نسميها بدعة، وقد جاءت نتيجة انتشار الإيديولوجيا النيوليبرالية حيث يُنظر إلى الدولة وأجهزتها على أنها فاشلة ولا تصلح لإرساء قواعد تنمية اقتصادية فعالة وديناميكية، بل تعتبر أن الأسواق هي التي تؤمّن رفاهية المواطن. وبالطبع يظهر فشل هذا الفكر النيوليبرالي يوماً بعد يوم في العالم كلّه، فالأسواق من دون ضابط ورقابة ولجم للمضاربين خصوصاً مع وسائل النقل الإلكترونية السريعة، تسبّب كوارث مالية الواحدة تلو الأخرى. ولكن الفكرة الأساسية من الهيئات الناظمة تتجسد في أن تنسحب الدولة من الميدان الاقتصادي وأن تترك المبادرة الحرّة هي سيدة الموقف على أن تنشئ هيئات ناظمة لقطاعات مختلفة مكوّنة من شخصيات مستقلة - بين مزدوجين - بهدف تنظيم هذه القطاعات ومراقبتها من النواحي التقنية ومن ناحية حماية مصالح المستهلكين وحماية البيئة والسلامة العامة. إلاّ أن الهيئات الناظمة لم تنجح كثيراً.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

■ ماذا عن تجارب الهيئات الناظمة في دول أخرى؟

- إن أعضاء الهيئات الناظمة هم في معظم الأحيان تقنيون مختصون إنما ينتمون إلى شركات خاصة، ما جعل بالتالي الهيئات الناظمة تكرّس الخلط بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لكبريات الشركات، لأن الشخص المستقل لا يكون مستقلاً بل تابعاً لإحدى الشركات الخاصة إلاّ إذا عمل ضمن إطار الدولة أو إدارة حكومية، ومن النادر جداً وجود أشخاص مستقلين في العالم الحديث. وفي الواقع قد يكون لوجود هيئات ناظمة متخصصة قطاعياً في الدول الكبيرة حيث حجم الاقتصاد كبير جداً، معنى ما، ولكن في دولة صغيرة مثل لبنان حيث الاقتصاد مبنيّ على احتكار القلّة، تكبّد الهيئات الدولة تكاليف باهظة، وقد يكون من الأفضل إنشاء هيئة ناظمة واحدة تتألف من اختصاصيين من القطاعات المختلفة اختصاراً للمصاريف.

تجارب فاشلة في العالم للهيئات الناظمة

■ في أي دول يتم الاعتماد كثيراً على الهيئات الناظمة؟

- في الواقع إن فكرة هذه الهيئات انطلقت في الأساس من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وثم أصبح النموذج مطبّقاً في شكل آلي كنموذج هيئات المراقبة المالية التي تراقب المصارف وشركات التأمين والبورصة وتوحّد الرقابات على القطاعات المالية، إلاّ أن كل هذه التجارب أدّت إلى الفشل، حتى في بريطانيا حيث تنتشر بكثرة الهيئات الناظمة، تم الاعتراف في نهاية الأمر أن بعض عمليات الخصخصة لم تكن ناجحة، ومنها في قطاع سكك الحديد بحيث اضطرت الدولة لإعادة تأميمه. ومن هنا يبقى الأهم والأساس في التشريع الذي ينظّم القطاعات، وليس تنظيمها من قبل بعض الأشخاص الذين يشكّلون الهيئات الناظمة، فهناك نوع من العشوائية في فكرة الهيئة الناظمة، فيما المهم أن يكون التشريع يحمي المستهلك ويؤمّن الجودة في الخدمة ويضمن وجود المعايير بالمستوى التقني المطلوب، وهذه التشريعات تقوم بها الدولة، كما أنه إذا كان هناك نظام قضائي فعال لا حاجة لهيئة ناظمة، ولذا يجب أن يكون هناك في المحاكم اختصاصيون اقتصاديون واختصاصيون في القضايا الفنية المعقّدة والإلكترونية والكهربائية والهندسية، على أن يكون لدى الدولة هيئات تفتيش راقية لكل القطاعات التي تحتاج إلى تقنية حديثة معقّدة.

> * الدولة ترتكب خطأً عندما تنشئ هيئات ناظمة بدون اصلاح الوزارات

■ تنص القوانين في لبنان على إنشاء هيئات ناظمة للاتصالات والكهرباء والطيران المدني وسواها، فهل ترى أن ذلك غير مجدٍ؟

- إن أيّ إنشاء لأيّ هيئة ناظمة جديدة في لبنان في غياب إصلاح الوزارات نفسها وتقوية قدراتها، هو خطأ، فمنذ أيام الرئيس الراحل فؤاد شهاب، يتم إنشاء مؤسسات جديدة موازية للإدارات العامة بهدف تجنّب الإصلاح الجذري في الأوضاع الإدارية، كمجلس المشاريع الكبرى ومجلس الجنوب ومجلس الإعمار، وهذا خطأ، إذ يجب أن تتمع الوزارات في لبنان بتقنيات عالية وكفاءات مهمة، ولا يجوز الاستمرار في إدارات موازية. فحالياً يموّل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إدارات موازية للإدارات الحكومية تضم شباباً لبنانيين يتقاضون رواتب أعلى بكثير من رواتب المديرين العامين، وهذا شواذ غير مقبول. علماً أنني أؤيد بالطبع أن يتقاضى الأشخاص أصحاب الكفاءة والخبرة والاختصاص الرواتب التي تناسب اختصاصاتهم، ولكن يجب أن يدخل هؤلاء إلى الإدارات العامة التي تحتاج إلى إعادة نظر شاملة، لكي يتمتع الموظف باستقلالية وثبات في وضعه القانوني، على أن يتم تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة لمعاقبة الموظف في حال ارتكب أخطاء.

هذا هو الحل الأفضل

■ يرى البعض في الهيئات الناظمة مدخلاً للاستغناء عن الوزارات، فهل ترى أنها بديل مناسب؟

- بالتأكيد إن الحل الأفضل يكمن في تقوية الوزارات لأنه لا يمكن الخلط بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. فالهيئات الناظمة هيئات مختلطة تضم ممثلين عن الوزارات وممثلين عن القطاع الخاص، ويجب الحفاظ على قواعد دستورية، فلا يمكن أن تكون الهيئة الناظمة مكونة من أناس بغالبيتهم من القطاع الخاص يستلمون الدولة، فيراقب أفراد من القطاع الخاص قطاعاً خاصاً، وهذا ليس جدياً. إن الاقتصاد الجيد هو حيث لا فساد ولا تبذير وحيث يكون القطاع الخاص من جهة والدولة من جهة أخرى، فعندما يختلط الحابل بالنابل وعندما يدخل رجل الأعمال إلى الحلبة السياسية سواء في المجلس النيابي أو في مجلس الوزراء يصبح الأداء الاقتصادي متدهوراً. والمثل الأبرز في هذا الإطار عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي كان عهداً مثالياً لأنه لم يكن هناك أي خلط بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وكانت أوضاع الموظفين ممتازة لجهة الكفاءة والرواتب، فكان الموظف بمنأى عن أي محاولة لإفساده أو للتأثير عليه لأنه كان مكتفياً وكان ذا كفاءة عالية، أما حالياً فأصحاب الكفاءة يدخلون في معظم الأحيان عبر محسوبية سياسية، إلى الإدارات الموازية ومنها الهيئات الناظمة أو وحدات المشاريع التي تنشأ في الوزارات بتمويل من البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويتقاضون ثلاث أو أربع مرات أكثر من مدير عام وزارة، وهذا ما لا يجوز.

■ كيف تقوّم تجربة الهيئة الناظمة للاتصالات وهي الهيئة الوحيدة التي شكلت في لبنان إلى الآن؟

- في الواقع إن الهيئة لم تقم بدورها، فأنا لم أرَ أي تقرير تقني من الهيئة الناظمة للاتصالات توصي فيه الحكومة أو الشركتين اللتين تديران الهاتف الخلوي بالمضي بهذا الطريق أو ذلك حفاظاً على المصلحة العامة أو مصلحة المستهلك. ولقد تحوّلت الهيئة

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الناظمة للاتصالات قوة ضاغطة للخصخصة، فلم تقم بواجبها كهيئة ناظمة بمفهوم تنظيم القطاع، بحيث لم تقترح تعديلات في إطار التشريع ولم تقدم المشورة الفنية للوزارة، إنما شكّلت الهيئة باستمرار مع المجلس الأعلى للخصخصة قوى ضاغطة للخصخصة. وهذا ليس دورها بل دورها تنظيم القطاع.

■ ولكن تشكيلها كان يهدف في شكل أساسي إلى تنظيم عملية الخصخصة؟

- على الإطلاق، فإدارة قطاع الخلوي اليوم مخصخصة، ولكن أين التقارير التي وضعتها الهيئة الناظمة للاتصالات حول صوابية إدارة شركتي الخلوي؟!.

■ إلا أن القيمين على الهيئة الناظمة وتحديداً رئيسها المستقيل الدكتور كمال شحادة يبررون عدم تحقيق الهيئة أي إنجاز بسبب أن وزارة الاتصالات لم تمنحها الصلاحيات المنصوص عليها في قانون الاتصالات والتمويل اللازم، ألا ترى ذلك مبرراً؟

- ليست هناك صلاحيات تنفيذية للهيئة الناظمة، بل دورها رفع التوصيات في شأن القطاع، أي أن الهيئة الناظمة تحتاج إلى وزارة وإلى نظام قضائي لتطبيق ما توصي به، وهي ليست جهازاً تنفيذياً. وكما قلت لم نرَ من الهيئة الناظمة للاتصالات أي دراسة تشرح مشاكل القطاع وتعطي حلولاً لها، على رغم المشاكل الكثيرة في قطاع الاتصالات، فهناك مشكلة إعادة تنظيم أوجيرو وتشركتها، ومنح رخصة ثالثة للخلوي، وخصخصة الهاتف الثابت. فعلى سبيل المثال خصخصة ثلاثين في المئة من رأسمال أوجيرو تؤدي إلى تطور مهم في البلد، وقد أوصيت بذلك حين كنت وزيراً للمال أي قبل إثنتي عشرة سنة. ولقد كان على الهيئة الناظمة للاتصالات أن تراقب الإدارة الخاصة لقطاع الخلوي الذي لا تزال ملكيته بيد الدولة.

■ يكثر الحديث حالياً عما يحصل في الهيئة الناظمة للاتصالات بعد استقالة رئيسها الدكتور كمال شحادة، وقد حمل البعض المسؤولية لوزير الاتصالات شربل نحاس وسياسته ومواقفه

> * كان عهد الرئيس فؤاد شهاب عهداً مثالياً لأنه لم يخلط بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

حالياً هناك احتكار شركتين، وهذا وضع شاذ لا أحد يعالجه. انطلاقاً من ذلك كان يجب على الهيئة الناظمة للاتصالات أن تركّز على هذه القضايا، بينما خطأها أن الهمّ الأساس لها ولرئيسها كان خصخصة شركتي الخلوي، علماً أن شحادة وهو اقتصادي جيد يعرف أنه لا يمكن للدولة أن تستغني عن واردات الخلوي التي تشكّل ١٥ في المئة من إيراداتها، فما يمكن تقاضيه مقابل الخصخصة يشكّل خدمة الدين العام لسنة واحدة، ولذا هناك نوع من اللاواقعية عند أنصار الخصخصة بهذه الطريقة.

■ هل تعتبر إذاً أن تجربة الهيئة الناظمة للاتصالات كأول هيئة ناظمة في لبنان، لم تنجح؟

- هي لم تقم بوظائفها، بل تحوّلت إلى قوة ضغط سياسي واقتصادي.

■ يلاحظ أخيراً أن عدداً من الوزراء يبدون خشية على صلاحياتهم في حال شكلت الهيئات الناظمة، ويعتبرون أن ذلك مخالف لما نص عليه الدستور، فما رأيك؟

- في الواقع إن خوفي أن تتحوّل الهيئات الناظمة في بيئة صغيرة مثل لبنان إلى «لوبيات» (قوى ضاغطة) وألا تقوم بواجبها التقني.

الاقتصادية، فما هو برأيك سبب ما يجري في الهيئة؟

- برأيي إن الموضوع مطروح بشكل ضبابي جداً في الإعلام لأن هناك تجاذباً سياسياً فيه. في الواقع كان في ودّي أن يركز الوزير شربل نحاس الذي هو كفء، على إعادة تنظيم أوضاع أوجيرو وتشركتها، علماً أن هذه من مشاريعه إنما ليس لدي فكرة عن العراقيل التي يواجهها. إنما بالنسبة إليّ المنطق في سياسة الاتصالات في لبنان يقضي بتشركة شركة أوجيرو وتفعيلها ووضع عشرين أو ثلاثين في المئة من أسهمها في البورصة، وإعطاء رخصة خلوي ثالثة كي تكون هناك منافسة فعلية في البلد، لأن

مشاريع صحناوي وباسيل بلا تنفيذ

■ ما هو تصوّرك في شأن إنشاء هيئة ناظمة واحدة لكل القطاعات؟

- إن هذا اقتراح، ولكنني أصبحت مقتنعاً أن الهيئات الناظمة ليست حلاً، بل الحل يكمن في تقوية الوزارات المختصة والنظام القضائي، وأجهزة مراقبة الدولة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن لبنان ليس كسواه من الدول في ما يتعلق بالخصخصة، مع أن جزءاً كبيراً من صيت سياسات الرئيس الشهيد رفيق الحريري ركّز على السياسات النيوليبرالية التي تعطي القطاع الخاص دوراً كبيراً، فأعطى لبنان الانطباع وكأنه دولة مثل مصر أو سوريا أو تونس أو المغرب فيها المئات من منشآت القطاع العام في الاقتصاد، بينما في لبنان هناك ثلاث أو أربع عمليات خصخصة إذا كان لا بدّ من الخصخصة، ما جعل بالتالي كل الجدالات خطأ لأنها أخذت شكل الجدل بين أنصار النيوليبرالية والخصخصة وأنصار الإبقاء على دور الدولة، علماً أن الدولة أصبحت تحت رحمة القطاع الخاص لأن وزراء كثراً هم رجال أعمال.

■ كيف تتوقع أن تتجه الأمور خصوصاً أن الحديث يكثر عن ضرورة تشكيل الهيئات الناظمة في إطار حل مشاكل بعض القطاعات لاسيما منها الكهرباء؟

- في الواقع إن وزراء طاقة سابقين ومنهم الوزير موريس صحناوي، والوزير الحالي جبران باسيل، وضعوا خططاً لحل أزمة الكهرباء ولكن المسؤولين لا يتركوهم ينفذونها لأنهم يريدون الخصخصة، فليس هناك منطق اقتصادي في البلد بل هناك لوبيات اقتصادية، وفي مقابل هذه اللوبيات هناك موظفون يتقاضون رواتب متدنية للغاية ومضطرون سياسياً أن يقدّموا ولاءهم لإحدى القوى السياسية المهيمنة على الساحة، وهكذا لا تعود هناك استقلالية في الإدارة. □

هلا ناصر

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"